العامل عند ابن جنّي لدى الدارسين العراقيّين المحدثين

الباحثة: أطياف مرعب داخل العباديّ د. نهلة عبد الله الوائليّ

كليّة التربيّة/ جامعة واسط

قسم اللّغة العربيّة

Atyafealabadi@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2020-06-02

تاريخ القبول : 2020-07-08

الملخص:

تعدّ مسألة العامل النحويّ من المسائل المهمّة التي رافقت ظهور النحو العربيّ ، إذ ينسب إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت117هـ) اهتمامه بها، إلّا أنّ كتاب سيبويه (ت 180هـ) يعدّ أوّل مدونة اتّضحت من خلالها الخطوط العريضة لهذه النظرية، ويهدف هذا البحث في الأساس إلى البحث عن نظرية العامل عند أبي الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ) في ضوء جهود الدارسين العراقيّين المحدثين ، والتعرف على الجديد الذي أضافه هذا العالم بشأن هذه النظرية ، وهل فعلًا أبطل ابن جنّي هذه النظرية؟ .

الكلمات الدالة: العامل، أنواع العامل عند ابن جنّي ،مصادر العامل عند ابن جنّي ، شروط عمل العامل عند ابن جنّي

The Factor Theory by Ibn Jini at The Itaqi modern scholars

Aatyaf mareab dakhil aleabbadi Dr.Nahla Abdullah AI.Waeli

College of Education / Wasit University

Department of Arabic language

Receipt date: 2/6/2020

Date of acceptance: 8/7/2020

Abstract:

The grammatical factor is considered one of the important issues that accompanied Arabic grammar emergence. Abdullah Bn Abi Ishaq Al-Hadhram (177 H.A) concerned with this issue.But the Book of Sibawyah (180 H.A) is considered the first logbook that included the clear lines of this theory. This paper aims basically to search the Factor Theory at Abi Alfateh Othman Jini (392 H.A) In light of Iraqi modern schoolars, and identifying the new information added by this scientist to this theory, and did Ibn Jini supersed this theort؟

Keywords: The factor, the types of factors with Ibn Jinni, the sources of the factor with Ibn Jinni, the conditions of the factor to be utilized by Ibn Jenni

العامل عند ابن جنّي

العامل (لغة): "(عمل) العين والميم واللام أَصلٌ واحدٌ صحيح، وهو عامٌّ في كلّ فِعْلٍ يُفْعَل"(ابن فارس ،1979 ،145/4). قَال الخلِيل: "عَمِلَ عَمَلًا، فَهو عاملٌ؛ واعتمل ، عمل لنفسه" (الفراهيديّ، 153/2).

وفي الاصطلاح:" ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مَخْصُوص من الإعراب"(الجرجانيّ،122) .

يُعدّ العامل النحويّ مسألة قديمة لا تزال مسيطرة على تفكير النحويّين؛ لأنَّ العامل النحويّ الأساس الذي قام عليه النحو العربيّ ؛ فالنحو علم مستخرج بالمقاييس النحويّة المستنبطة من استقراء كلام العرب (ينظر: الأشبيليّ،2006: 98) . ونظريّة العامل التي قام عليها النحو العربيّ هي نظريّة أكثرها مأخوذ من علم المنطق والكلام، وأنَّ صفات (العامل) في النحو صفات (العلّة) في علم الكلام ، فكلّ معمول لا بدّ له من عامل، كما أن كلّ (معلول) لا بدّ له من (علّة)، ولا يكون للمعمول الواحد أكثر من عامل واحد، كما أنَّ ليس للمعلول إلّا علّة واحدة (ينظر: السامرائيّ، 1969م ،192)، وجذور هذه النظريّة قديمة فقد نشأت مع النحو؛ إذ ينسب إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت117هـ) اهتمامه بها ، ثمّ جاء الخليل بن أحمد الفراهيديّ وبسط ظلالها على أبواب النحو العربيّ، وتلقّف الفكرة سيبويه وأقام سِفره كلّه على نظرية العامل ، وتظهر فكرة (العامل) واضحة جليّة في الصفحات الأولى لكتابه(ينظر: الخطيب، 12/2)؛ إذ قال:"وإنّما ذكرتُ [لك] ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العاملُ – وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه – وبينَ ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"(سيبويه ،1988، 1/ 13). فهذا النصّ . على قصره وإيجازه . يسّر الطريق لنظريّة العمل والإعراب ، فسعى النحويّون بعد كتاب سيبويه إلى وضع ثوابت هذه النظريّة ، وأسّسوا لها خطابًا نحويًّا متكاملًا (ينظر: الخطيب ،13/2).

وعلى الرغم من ثبات نظريّة العامل ، إلّا أنَّ هناك من أنكرها كابن مُضَاء القرطبيّ (ت592هـ) الذي دعا إلى إلغاء العامل في النحو، وأسند رأيه هذا إلى قول ابن جنّي: "فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه، لا لشيء غيرِه. وإنما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"(ابن جنّي ، 1952: 110/1، وينظر: القرطبيّ، 1979: 12) . فالتمس ابن مُضَاء من العقل دليلًا على إلغاء عمل الألفاظ (ينظر: القرطبيّ ، 1979، 12، 13).

فما حقيقة موقف ابن جنّي من العامل النحويّ، وهل ألغى العامل في النحو العربيّ؟.

تناول الدارس العراقيّ فاضل السامرائيّ مسألة العامل عند هذا العالم، وكانت له وقفة جادّة وجهود قيّمة لا يمكن إنكارها من هذه النظريّة عند ابن جنّي؛ إذ يرى أن موقف ابن جنّي من هذه الظاهرة، وإيمانه بها وتطبيقها في بحوثه ودراسته لا يختلف كثيرًا عن موقف سائر النحويّين، وقد جعلها دستورًا له، ورجّح بها ما يراه راجحًا، ورفض ما يراه خطأ، وآراؤه فيها واضحة ومنتشرة في سائر كتبه (ينظر: السامرائيّ ،1969، 192،193).

وكان السامرائيّ مدافعًا عن أصالة هذه النظريّة عند ابن جنّي، و أنكر ما ذهب إليه أحمد أمين في كتابه (ظهر الإسلام) الذي يرى أنَّ ابن جنّي هدم هذه القضيّة، وحاول أن يؤسّس لنحو آخر، لكنه لم يجد له سامعًا؛ إذ قال :" ومن لفتاتِ ابن جِنّي فَهْمُهُ أن

النّحو القديم مُؤَسَّسٌ على العامِل ... فإذا قلت ضربَ زيدٌ عَمْرًا، فالرافع في زيد، والناصب في عمرو، إنما أَحْدَثَهُ ضَرَبَ ... فَهَدم ابن جنّي هذه القضية"(أمين ، 2016، 1/449،450).

وردّ الدكتور فاضل السامرائيّ عليه بقوله:" هو رأي لم اجد له ما ينصره في كتب ابي الفتح بل الذي وجدته فيها انه مؤمن بهذه النظرية ويطبقها في بحوثه" (السامرائيّ ،1969، 193).

أمّا أدلّة الدكتور فاضل السّامرائيّ التي ردّ بها على الدكتور أحمد أمين فهي :

1. أنَّ ابن جنّي يعتقد أنَّ العمل للعامل ؛ لأنَّ ابن جنّي يرى أنَّ اختلاف الحركات في قولك :(قامَ بكرٌ) و (رأيْت بكرًا) و(مررتُ ببكرٍ)، تعود لاختلاف العامل(ينظر: السامرائيّ ،1969، 193)، وذكر من ذلك قول ابن جنّي في تعريف البناء :" وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا: من السكون أو الحركة، لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل "(ابن جنّي ، 1952، 1/37). فالدكتور فاضل السامرائيّ بذلك يحاول أن يكشف عن فكرة عميقة ومهمّة في توضيح العامل النحويّ عند ابن جنّي وعلاقته بالنظام الإعرابيّ، ففكرة العامل تقوم أساسًا على أجزاء الجملة(التركيب) وعلاقة الأجزاء بعضها ببعض من أجل أن تنسجم مع القاعدة النحويّة ؛ إذ ترى الدكتورة نوال كمال حسين أنَّ ظاهرة (الإعراب) عند ابن جنّي في كتابه الفسر تُعدّ من أبرز الظواهر ، وأنَّ ابن جنّي كان يلجأ إليها من أجل إزالة الغموض عن الألفاظ وتوضيح تراكيب النصّ (ينظر:النقيب ،2007، 157).

2. أنَّ ابن جنّي اعتمد على أساسها (نظريّة العامل) في ترجّيح إحدى لُغات العرب على أختها ، ويرى أنَّه بهذه النظريّة شأنه كسائر النحويّين من أنّ لغة تميم في إهمالهم (ما) أقيس من لغة الحجاز؛ لأنَّ من صفات العامل هو أن يكون مختصًّا ، وقوّة قياس (ما) عند بني تميم لكونها عندهم كـ(هل) في دخولها على الكلام مباشرة ، أي على الفعل والمبتدأ ، كما أنَّ (هل) كذلك.

3. أنَّ ابن جنّي يشرّع على أساسها أحكامًا لما لم يسمع من العرب ، فيرى جواز تقديم خبر (ليس) عليها (ينظر: السامرائيّ ،1969،194)، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿ أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:8]، فقد ذكرت الباحثة لقاء فالح عودة أنَّ ابن جنّي أجاز تقديم خبر (ليس) عليها مستدلًّا بجواز تقديم معمول خبرها عليها في الآية الكريمة ؛ إذ تقدم معمول الخبر(يوم) على الخبر(مصروفًا) (ينظر: الطائيّ ، 2010، 157).

ومن هذه النقاط استدلّ الدكتور فاضل السامرائيّ على أنَّ ابن جنّي كان مؤمنًا بنظريّة (العامل)، مطبّقًا إيّاها فيما يرجّح أو يرفض، وليس كما ذهب الأستاذ أحمد أمين.

أنواع العامل عند ابن جنّي :

قسّم النحويّون العوامل النحويّة على قسمين :عوامل لفظيّة، وعوامل معنويّة (ينظر: عمايرة،1982، 54)، وهذا التقسيم نفسه عند ابن جنّي؛ إذ جاء في (الخصائص) ما نصّه "إنما قال النحويّون: عامل لفظيّ، وعامل معنويّ؛ لِيرُوك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول"(ابن جنّي،1952، 1/109) . وأشار الدكتور فاضل

السامرائيّ إلى نوع ثالث من العوامل عند ابن جنّي وهو (العامل اللفظيّ المعنويّ)، ويرى أنَّها جميعها ترجع إلى المتكلّم ؛ لأنَّه هو العامل الحقيقيّ عند ابن جنّي (ينظر: السامرائيّ ،1969، 195).

1. العوامل اللفظيّة : ومعناه أنّ (العمل) يأتي مسبّبًا عن لفظ يصحبه نحو: (مررتُ بزيدٍ)، و(ليت عمرًا قائمٌ)، وكحروف الجزم والنصب والجرّ، وغير ذلك ، وأهمّها عند ابن جنّي (الفعل) ، ويرى أنَّ ابن جنّي قد تبع من سبقه من النحويّين في أنّ أصل عمل النصب للفعل، وغيره من النواصب مشبهة به (ينظر: السامرائيّ ،1969، 195)، أمّا (الأسماء) فالأصل فيها أن لا تعمل عند النحويّين وأن تكون معمولة ، إلّا أنَّ هناك ضربًا من الأسماء في واقع اللغة تكون عاملة عمل الفعل ، لوجود شَبه لا مرية فيه بينها وبين الأفعال ، فجعلوا ذلك علّة إعمالها، وجعلوها فرعًا في العمل، وأنّ ما لا يتصرّف من هذه العوامل لا يجوز فيها ولا في معمولاتها من (التقديم والتأخير) ما يجوز في العوامل المتصرّفة (ينظر: عبد الله ، 2017، 46).

2. العوامل المعنويّة: ومعناه أن يكون العمل مجرّدًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الفاعل (ينظر: السامرائيّ ،1969: 195)، أو "هي العومل التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهر القول"(عمايرة،1982، 60) والعوامل المعنويّة عند أهل البصرة تقع في شيئين، وزاد عليها الأخفش نقطة ثالثة، أولهما: رافع المبتدأ : يرى البصريّون أنَّ العامل فيه هو الابتداء نحو: (زيدٌ منطلقٌ)، ولكنَّ الكوفيّين يرفضون هذا العامل، بحجّة أنَّه لو كان حقًّا عاملًا لوجب أن يرفع الفعل الماضي الذي يقع في أوّل الجملة ، مثل: (حضرَ زيدٌ)، و(ذهبَ عمرٌو)(ينظر: عمايرة،1982، 60) (1)، ووافقهم ابن جنّي في ذلك (ينظر: ابن جنّي،1952، 109/1، و السامرائيّ ،1969، 195).

وثانيهما: رافع الفعل المضارع : يرى البصريّون أنَّ عامل الرفع في الفعل المضارع عامل معنويّ (ينظر: عمايرة،1982، 61)، ووافقهم ابن جنّي في ذلك (ينظر: ابن جنّي،1952، 109/1، و السامرائيّ ،1969، 195)، وعلّة رفعه عند البصريّين وقوعه موقعًا يصلح للاسم، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع بعامل معنويّ (الابتداء) ؛ لذلك يقع الفعل المضارع مرفوعًا بعامل (معنويّ)؛ لأنّه جاء في أقوى حالته، فيعطى أقوى حالات علامات الإعراب، ولا يصدق ذلك على الفعل الماضي؛ لأنّ الفعل المضارع معرب، والماضي مبنيٌّ دائمًا (ينظر: عمايرة،1982: 60)، وإلى الرأي نفسه ذهب الدكتور فاضل السامرائيّ والباحثة ثريا حسين بريسم في علّة رفع الفعل المضارع عند ابن جني (ينظر: السامرائيّ ،1969، 195، وبريسم ، 2014: 76)، جاء في (الخصائص) " ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم" (ابن جنّي،1952، 109/1).

يبدو من ذلك أنّ ابن جنّي قد تبع سابقيه من البصريّين في معنى العامل (اللفظيّ و المعنويّ)، لكنّه زاد عليهم في توضيح حقيقة العوامل اللفظيّة؛ إذ يرى أنَّ العوامل اللفظيّة في الحقيقة راجعة إلى كونها معنويّة ، وذلك أنَّك إذا قلت : (ضربَ سعيدٌ جعفرًا)، فإنَّ (ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقة شيئًا، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلّا على اللفظ بالضاد ، والراء ،والباء ، على صورة (فَعَل) وهذا هو الصوت ، والصوت لا يجوز أن يُنسب إليه الفعل(ينظر: (ابن جنّي،1952، 110/1)، فالعامل اللفظيّ عنده لا يخلو من اشتمال المعنى عليه؛ إذ قال: "واعلم أن القياس اللفظيّ إذا تأمّلته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن "إنْ " من قوله(ينظر: السيرافيّ ، 2008، 99/5، وابن منظور ،1414 ، 35/13).

ورجِّ الفتى للخيرِ ما إن رأيته على السنّ خيرا لا يزال يزِيد

فإنك قائل: دخلت على " ما" –وإن كانت "ما " ههنا مصدريّة–؛ لشبهها لفظًا بما النافية التي تؤكَّد بإنْ"(ابن جنّي،1952، 110/1). فالشبه اللفظيّ بينهما صيّر (ما) المصدريّة كأنَّها (ما) التي معناها النفي ، ويرى الدكتور فاضل السامرائيّ أنَّ ابن جنّي استنتج من ذلك أصلًا هو أنَّ

المعنى أشيع وأيسر حكمًا من اللفظ ؛ لأنّك في اللفظيّ متصور لحال معنويّ ، ولست في المعنويّ تتصوّر الحكم اللفظيّ ، ويرى أنَّ العوامل المعنويّة عند ابن جنّي ترفع الفعل ، ولكن لا تعمل في المفعول به ، وإنّما تعمل في الظروف، وأنَّ اشتراك لفظين في عمل إنَّما هو (معنى) لا (لفظ)، أي إنَّ الفعل والفاعل إنَّما هو معنى، والمعاني لا تعمل في المفعول به، إنَّما تعمل في الظروف ، ومن العوامل المعنويّة عنده معنى التشبيه في (كأنَّ) ويعمل النصب (ينظر: السامرائيّ ،1969، 196) .

3. العوامل اللفظيّة المعنويّة : التمس الدكتورفاضل السامرائيّ هذا النوع من العوامل عند ابن جنّي ، وذكر مثال ذلك (رافع الخبر) ؛ لأنَّ خبر المبتدأ عند ابن جنّي لم يتقدَّم على رافعه فقط ؛ لأنَّ رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنَّما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعًا، فالمبتدأ عامل لفظيّ، والابتداء عامل معنويّ(ينظر: السامرائيّ ،1969، 197) ، ولكن بعد كلّ ما ذكره عن أنواع العامل عند ابن جنّي عاد وقال :"ويرى أبو الفتح ان العامل الحقيقي هو المتكلم نفسه"(السامرائيّ ،1969، 197) ، ذاكرًا قول ابن جنّي في ذلك :" فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه، لا لشيء غيره"(ابن جنّي،1952، 1/ 109، 110، وينظر: السامرائيّ ،1969، 196،و197). ويرى أنَّ كلام ابن جنّي هذا ينسجم مع مذهبه في الاعتزال ، الذي يقول بإنَّ الإنسان هو خالق أفعاله (ينظر: السامرائيّ ،1969، 197).

ويبدو أنَّ التناقض الحاصل في نظرة ابن جنّي للعامل في كونه وافق النحويّين في أنَّ اختلاف الحركات الإعرابيّة يعود إلى اختلاف العامل ، ثمّ رجع وقال:" إنما هو للمتكلّم نفسِه، لا لشيء غيره "(ابن جنّي،1952، 1/ 110). يعني أنَّ ابن جنّي نظر إلى العامل من منظورين: أحدهما جزئيّ والآخر شموليّ ، ففي النظرة الجزئيّة أقرّ أنَّ اختلاف الحركات الإعرابيّة يعود إلى تغيّرالعامل ، وفي النظرة الكليّة يرى أنَّ العامل النحويّ أكبر من أن يكون مجرَّد لفظة تؤثّر في لفظة من دون نظام سابق يحكمها ، وهذا يعني أنَّنا أمام نظريّتين قدّمهما ابن جنّي الأولى تحدّد وظيفة العامل في التركيب ، والثانية تحدّد ماهيّة العامل وحقيقته (ينظر: عودة، 13،2013).

مصادر العامل عند ابن جنّي:

يرى الدكتورفاضل السامرائيّ أنَّ العامل النحويّ عند ابن جنّي مستقى من ثلاثة مصادر : مصدر لغويّ، ومصدر منطقيّ أو كلاميّ، ومصدر فقهيّ .

1. المصدر اللغويّ : مستقى من طبيعة اللغة نفسها ، ومن دراسته اللّغويّة، ومن ذلك تقديمه الأقوى من المتقاربين، ويرى أنَّ سبب ذلك عند ابن جنّي يعود إلى أمرين : أحدهما: أنَّ رتبة الأقوى أبدًا أعلى وأسبق، والآخر: أنَّهم يقدّمون الأثقل، ويؤخّرون الأخف؛ لأنّ المتكلّم أوّل نطقه

أقوى نفسًا، وأظهر نشاطًا، فيقدّم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين، كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه ؛ فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمّة، وكما رفعوا الفاعل لتقدّمه، ونصبوا المفعول لتأخّره (ينظر: السامرائيّ ،198،1969). ومعنى ذلك أنَّ ابن جني ردّ مسألة الرتب النّحويّة إلى دواعي نابعة من طبيعة اللغة مع مراعاة الحالة النفسيّة للمتكلّم من حيث الاستخفاف والاستثقال، فالمبتدأ رفع لتقدّمه وأعطوه أثقل الحركات وهي الضمّة؛ لأنَّ المتكلّم أوّل نطقه أقوى نفسًا، وأظهر نشاطًا(ينظر: ابن جنّي،1952، 1/ 55).

2. المصدرالمنطقيّ أو الكلاميّ: وهو أكثر ما يستند إليه النحويّون، فأغلب صفات العلّة الكلاميّة قد تملّكها (العامل النحويّ)، فالعلل النحويّة عند ابن جنّي أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علل أهل الفقه، كما أنَّ التضاد في هذه اللغة، جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام، كما أنَّه لا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد، وأنَّ الحكم في اللغة للطارئ.

3. المصدر الفقهيّ: كما أنَّ للعل الكلاميّة أثرًا في (العامل النحويّ) كان للعلل الفقهيّة أثرٌ أيضًا، وذكر من مظاهر ذلك أنَّ ابن جنّي جعل كتب (محمّد بن الحسن) معينًا لانتزاع العلل.

ويرى أنَّ ابن جنّي كان يستفيد من بحوث الفقه في المباحث النحويّة، كالاستحسان، وتعارض القبيحين، والحمل على أحسن القبيجين الذي هو شبيه بالقاعدة الفقهية (يرتكب أخفّ الضررين) وأنقسام الحكم النحويّ على رخصة وعزيمة وغير ذلك (ينظر: السامرائيّ ،1969، 199).

شروط عمل العامل عند ابن جنّي:

ذكر الدكتور فاضل السامرائيّ مجموعة من صفات عمل العامل وشروطه عند ابن جنّي وهي على النحو الآتي :

1. أن يكون العامل مختصًا، وعلى هذا فإهمال (ما) في لغة تميم أقيس من لغة الحجاز؛ لأنَّها عند تميم كـ(هل) في دخولها على الجملة الفعليّة والاسميّة(ينظر: السامرائيّ ،1969، 200)، وترى الباحثة أنَّ أمثلة اختصاص العامل عند ابن جنّي كثيرة منها اختصاص الجزم بالأفعال دون الأسماء (ينظر: ابن جنّي، 2000، 264/1)، واختصاص حروف الجرّ بالجرّ البتة (ينظر: ابن جنّي، 2000، 264/1).

2. لا يجوز إعمال (عاملين) في معمول واحد.

3. يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز أن يقع العامل ، فأجاز ابن جنّي تقديم خبر (ليس) عليها، مستدلًّا على ذلك بجواز تقديم معمول الخبر عليها في قوله تعالى : ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:8] ، إذ تقدّم (يوم) معمول الخبر على الخبر(مصروفًا) (ينظر: ابن جنّي،1952، 400/2، و السامرائيّ ،1969، 200) ، وترى الباحثة إسراء قحطان خلف أنَّ ابن جنّي في هذه المسألة قد ذكر مذهب سيبويه وغيره من النحويّين؛ إذ قال:" قال سيبويه: أزَيداً لستَ مِثلهُ؟ وهذا قولُ الخليل . قال: وتقول : ما أحسنَ عبدَ اللهِ وزيدٌ قد رأيتُه، فلم يجز في (زيد) النصبَ على الحمْلِ على (أحسَنَ) كما يُجيز . إذ قال: زيدٌ ضربتُه وعمروٌ أكرمتُه . النصبَ مستحسناً له لِتَشاكُلِ الجملتَين" (ابن جنّي ، 2010، 352،353). وفهمت من نصّ ابن جنّي ثلاثة أمور:

أولًا. أشار إلى مذهب سيبويه في تجويزه تقديم خبر ليس عليها.

ثانيًا. أشار بقوله (كما يُجيزُ) إلى أستاذه أبي علي الفارسيّ الذي ذكر الرفع والنصب وربّما اختار النصب .

ثالثًا. عرض الآراء من دون أن يبيّن الرأي الذي وافقه (ينظر: خلف، 2014، 107).

ويبدو لي أنّ ابن جنّي لو أراد ألّا يوافق قولًا منهما لكان خالف ، وهذا يدلّ على أنّه وافق هذا الكلام على تمامه ، فالثالثة باطلة إذن.

4. رتبة العامل التقديم ، ومع ذلك ممكن أن تكون (الكلمة) مقدّمة مؤخّرة؛ لأنَّ ذلك أمر صناعيّ لفظيّ ، ومن ذلك قولهم: (أيَّهم تضربُ يقمْ زيدٌ) ، فـ(أيَّهم) من حيث كانت هي الجازمة لـ(تضرب) يجب أن تكون مقدّمة عليها، ومن حيث كانت منصوبة بـ(تضرب) يجب أن تكون . في الرتبة . مؤخّرة عنها ، فلم يمنع ذلك أن يقع هذان التقديران على اختلافهما من حيث كان هذا، إنّما هو عمل صناعيّ لفظيّ، ولو كان هناك تخالف وتعادٍ في المعنى لفسد ولم يجز (ينظر: السامرائيّ ،1969، 200).

5. عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال (ينظر: السامرائيّ ،1969، 200).

ابن جنّي في ذلك تبع من سبقه من البصريّين الذين يرون أنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ؛ لأنَّ عوامل الأسماء قد تكون (اسمًا أو فعلًا) وعوامل الأفعال لا تكون ألّا حرفًا (ينظر: الأنباريّ، 2002، 164).

وذكر الباحث محمّد عبد الحسين أنَّ النحويّين قد قسّموا الكلام على اسم، وفعل، وحرف، و أنَّ الاسم عند ابن جنّي أقوى القبل الثلاثة ،وعلّة ذلك عند ابن جنّي أنَّ الكلام المفيد لا بدّ له من اسم، وقد تستغني الجملة عن الحرف والفعل ولكن لا تستغني عن الاسم (ينظر: ابن جنّي،1952، 41/1، والشمريّ،2015، 23).

6. أصل عمل النصب للفعل، وغيره من (النواصب) مشبّهة به في ذلك (ينظر: السامرائيّ ،1969، 200)، وذكرت الباحثة ثريا حسين بريسم الرأي نفسه (ينظر: بريسم، 2014، 87) .

فالنصب أصل في الأفعال وغيره من النواصب سبب عملها مشابهتها الفعل ، والشبه الذي بينهما شبه لفظيّ ومعنويّ، فالشبه اللفظيّ أنَّها تتكون من ثلاثة أحرف فصاعدًا، أمّا المعنويّ كونها تطلب الجزأين كالأفعال المتعدية، و" أن ما حُمل على غيره ليس له قوة ما هو قائم بنفسه"(ابن جنّي، 2000، 138/2) . وهذه قاعدة عامّة عند ابن جنّي كما يرى الباحث محمّد عبد الحسين ، وهي تنطبق على كل أصل وفرع (ينظر: الشمريّ،2015: 68).

7. قد يكون للعامل وجهان: أحدهما لفظيّ والآخر معنويّ، وذلك نحو(كأنَّ) فإنّها حرف مشبّه بالفعل تعمل النصب، وما في معناها من التشبيه يعمل النصب أيضًا

8. المعاني لا تعمل في المفعول به (ينظر: السامرائيّ ،1969، 200، 201)، وترى الباحثة أنَّ علّة ذلك أنَّ المفعول به يُنصب عند ابن جنّي إذا أسند الفعل إلى الفاعل ، فجاء هو فضلة، فأصل عمل النصب في المفعول به عند ابن جني إنَّما هو الفعل ؛

إذ قال: "أن الفعل والفاعل إنما هو معنى، والمعاني لا تعمل في المفعول به، إنما تعمل في الظروف" (ابن جنّي،1952، 104/1).

9. المعاني لا تنصب الأفعال، وإنَّما ترفعها (ينظر: السامرائيّ ،1969، 201)، والمعنى الذي يرفع الأفعال عند ابن جنّي هو وقوعها موقع الاسم؛ إذ قال:" والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الفعل موقع الاسم، وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى، كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى، أعني الابتداء، لمضارعة الاسم للفعل" (ابن جنّي، 2000، 285/1).وأشارت الباحثة ثريا حسين بريسم إلى الرأي نفسه (ينظر:بريسم، 2014، 75) .

10. قد تعمل المعاني في الحال أو الظروف (ينظر: السامرائيّ ،1969، 201)؛ لأنَّ الناصب للحال والظرف هو الفعل أو ما فيه معنى الفعل، وسبق الحديث أنَّ الرافع للفعل عند البصريّين وابن جنّي المعنى ؛ لوقوعه موقع الاسم (ينظر: الأنباريّ، 2002، 435).

11. الظرف قد يعمل فيه الوهم، وذلك نحو قولك: (قيامُك أمسِ حسنٌ وهو اليومَ قبيح) (ينظر: السامرائيّ ،1969، 201)، فيجوز أن يكون (اليوم) ظرفًا لنفس (قبيح) يتناوله فيعمل فيه، ويجوز أيضًا أن يكون حالًا للضمير الذي في (قبيح) متعلّقًا بمحذوف، ويجوز أن يكون حالًا من (هو) (ينظر: ابن جنّي،1952، 2/ 20).

12. إذا عمل الفعل في ظرف مكانيًّا كان أو زمانيًّا ، فإنَّه لا بدَّ أن يكون واقعًا فيه، ويجوز أن يعمل فيه كذلك إذا تجاور الزمانان ، ومنه قول العرب (أَعطيتُكَ إذْ سَألتَني وزرتُك إذْ شَكرتَني) (ينظر: السامرائيّ ،1969، 201)،أي إنَّ ابن جنّي اشرط في الفعل العامل في الظرف هو أن يكون واقعًا فيه ، ولكن جاز عمله في هذه المسألة لتجاور الزمنين، حتى صارت العطيّة والزيادة في زمن واحد ؛ لذلك جاز العمل فيه (ينظر: ابن جنّي،1952، 3/ 223).

13. قد يكون العامل في الحال غير العامل في ذي الحال، نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة:91] ، فالحال هنا من الحقّ، والعامل فيه (هو) وحده أو (هو) والابتداء الرافع له، وكلا ذينك لا ينصب الحال (ينظر: السامرائيّ ،1969: 201). وإنّما أجاز ابن جنّي أن يعمل في الحال، غيرالعامل في صاحبها، من حيث كانت ضربًا من الخبر، والعامل في الخبر غير العامل في المخبر عنه (ينظر: ابن جنّي،1952، 2/ 20).

14. قد يعمل (المصدر) مجموعًا خلافًا لسائر النحويّين (ينظر: السامرائيّ،1969، 202) ؛ إذ قال: "منه عندي قولهم: تركته بملاحِس البقر أولادها. فالملاحس جمع مَلْحَس؛ ولا يخلو أن يكون مكانا أو مصدرا، فلا يجوز أن يكون هنا مكانا، لأنه قد عمل": (ابن جنّي،1952، 207/2).

15. يشبه العامل بغير العامل فيأخذ حكمه إذا كانت بينهما مناسبة ، وذلك في الضرورة كقول الشاعر(ينظر: : ابن جنّي ، 2000، 118/2، وابن منظور، 1414، 198/9، والبغداديّ ، 1418، 3/9، حداد ، 1984، 421).

لوْلَا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاء لَمْ يُوفُونَ بالجارِ

فإنَّه شبّه للضرورة (لم) بـ(لا) ، فقد تشبّه حروف النفي بعضها ببعض؛ وذلك لاشتراك الجميع في الدلالة عليه (ينظر: السامرائيّ،1969، 202) ، ويرى الدكتور رحيم جمعة الخزرجي أنَّ ابن جنّي جعل ذلك من كلام العرب، وذكر من أمثلة ذلك قول ابن جنّي في قول الشاعر(ينظر: الزمخشريّ ، 1998: 608/1، وابن جنّي ، 1962 ، 138، وابن منظور ،1414، 99/3):"

أجدك لن ترى بثُعيلبات ولا بيدانَ ناجيةً ذمولا

أراد (ما ترى)، وذلك إن الفعل بعد (أجدَّك) إنما هو للحاضر والحال ونفى فعل الحال إنما هو بـ(ما) دون غيرها" (ابن جنّي ، 1962 ، 138). وتبيّن له من نصّ ابن جنّي أنَّ استعمال (لن) مكان (ما) جاء من دلالة الفعل المضارع على الحال والاستقبال ، فضلًا عن أنَّ (لن) في نظر الخليل تتكوّن من (لا وأَنْ)، فهي مركبة دخلت في تركيبها (لا) التي تفيد نفي الفعل للحال والاستقبال، نحو قوله تعالى : ﴿لا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ﴾ [النساء:148] ، أيّ :(اليوم وغدًا) ، وما لنفي الحال ، وما دام الحال قد يتحقّق في إحدى مركبات (لن)، فلا ضير من استعمال (لن) في موضع (ما) في نحو (لن ترى) هذا من حيث القياس ، فضلًا عن أَنَّه سمع عن العرب مثل هذا الاستعمال في كلامهم (ينظر:الخزرجيّ ، 2005، 330).

16. لا يجوز تقديم المرفوع على رافعه، أمّا خبر المبتدأ فلم يتقدّم عند ابن جنّي على رافعه ؛ لأنَّ رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنَّما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعًا ، فلم يتقدّم عليهما معًا، وإنَّما تقدّم على المبتدأ وحده .

17. لا يجوز تقديم المجزوم على جازمه، ولا المجرور على جاره .

18. قد يحذف العامل ، أو يحذف المعمول، وذلك كحذف المبتدأ ، والفعل ، والخبر والمفعول ، والجارّ والمجرور، وغيرها من أنواع الحذف (ينظر:السامرائيّ ،1969، 202).

واستنتج الدكتور فاضل السامرائيّ من شروط العامل عند ابن جنّي أنَّ العامل يعمل :

أ. إذا كان ظاهرا نحو: جاءَ محمّدٌ ، وأنَّ أخاك حاضرٌ.

ب . إذا كان مقدّرًا نحو: النارَ النارَ، والمقدَّر على قسمين : جائز التقدير نحو: أخاك ، وواجب التقدير نحو: هل أخاكَ أكرمتَهُ؟ والمعمول كذلك قسمان: ظاهر نحو قولك: حضرَ أخوك، ومقدّر نحو: أدرسْ ، وهذا المقدَّر على قسمين كذلك: جائز التقدير: كمواضع حذف الخبر جوازا ونحوها ، وواجب التقدير: كمواطن حذف الخبر وجوبًا ، واستتار الفاعل وجوبًا ونحو ذلك(ينظر:السامرائيّ ،1969، 203).

وبعد أن قدّم الدكتور فاضل السامرائيّ كلّ ما لديه من أدلّة على وجود العامل عند ابن جنّي قال:" من هذا نلاحظ ان أبا الفتح لا يختلف عن سائر النحاة في موقفهم من نظرية (العامل) ولا أرى صحة قول من قال ان أبا الفتح أراد ان يهدم هذه النظرية ويبني نحواً جديداً ... كما لا أرى ان يوضع طرفاً مستقلا عن النحاة إذا ما بحثت هذه النظرية"(السامرائيّ،1969، 203).

ويبدو لي أنَّ ابن جنّي في نظرته للعامل لا يختلف عن نظرة غيره من العلماء المقرين بهذه النظريّة في النحو العربيّ؛ لأنّه عندما قال:" فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه، لا لشيء غيرِه"(ابن جنّي،1952، 110/1). لم يقصد إلغاء العوامل بقدر ما أراد أن يبيّن أهمّيّة المتكلّم وأثره في إحداث المعنى التركيبيّ في الكلام ، لا سيّما أنَّ نسبة العمل للمتكلّم وجدت جذورها عند سيبويه؛ إذ كان أحيانًا ينسب العمل للمتكلّم وليس للعوامل من ذلك قوله في إعراب (قِعدة) في قولهم: (مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ) ؛ إذ قال:" يقولون: مررتُ بماءٍ قِعْدةَ رَجُلٍ؛ والجرُّ الوجهُ. وإنَّما كان النصبُ هنا بعيداً من قبَل أنّ هذا يكون من صفة الأوّل، فكرهوا أن يجعلوه حالًا كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالًا حين قالوا: هذا زيدٌ الطويلُ، وهذا عمرٌو أخوك، وألزموا صفةَ النكرةِ النكرةَ، كما ألزموا صفةَ المعرفةِ المعرفةَ؛ وأرادوا أن يجعلوا حالَ النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها "(سيبويه، 1988: 112/2، 113) .فسيبويه هنا نسب العمل للمتكلّم، ومن ذلك أيضًا تعليقه على بيت امرئ القيس(ينظر: الكنديّ ، 139،1425) :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ الْمَالِ

بقوله :"فإنَّما رفعَ لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوبًا، وإنَّما كانَ المطلوبُ عندهَ المُلْكَ وجعل القليل كافيًا، ولو لم يُرِدْ ونصبَ فَسَدَ المعنى" (سيبويه، 1988، 79/1). فنسبة العمل للمتكلم لا تعني أنّه حرّ يرفع وينصب ويجرّ أنى شاء ، ولو كان الأمر كذلك لعمّت الفوضى في اللغة ، ووقع ما يخشاه كلّ باحث غيور على اللغة العربيّة ، لذا أنّه يقصد أنّ المتكلّم في نيته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنّه يريد معنًى معينًا، فينطق بالكلمة التي تؤدّي هذا المعنى، ثمّ يعطيها الحركة المناسبة لها آخذًا ممّا جاء في أقوال النحويّين ذاتهم بناءً على استقراء لغة العرب (ينظر: عمايرة،71،1982) .

وقد عرض الدكتور فاضل السامرائيّ ما ذهب إليه الدكتورأحمد عبد الستار الجواري في حديثه عن العامل الذي قسّم فيه النحويّين على ما في كتبهم على رأيين رئيسين:

الأوّل: أنَّ أجزاء (الكلام) يعمل بعضها في بعض ، ويؤثّر أحدها في الآخر، فالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، والمبتدأ يرفع الخبر ، وحرف الجرّ يجرّ الأسماء ، وحروف النصب تنصب الأفعال ، وحروف الجزم تجزم الأفعال ، وغير ذلك ممّا هو معروف عند الدارسين.

والثاني: أنَّ أحوال الإعراب ، وما يطرأ على الكلمات من تغيّر في أواخرها ، إنَّما هو عمل المتكلّم، فهو الذي يحدثه حين يؤلّف الكلام ، وهو الذي ينشأ المعنى ، فعليه أن يتّبع سبيل ذلك في كلّ جزء من أجزائه ، فتبدو آثار ذلك في أواخر الكلّم ، وذكر ما ذهب إليه ابن جنّي بأنَّ العمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره (ينظر: الجواريّ، 1984، 39، 40).

وردّ الدكتور فاضل السامرائيّ ما ذهب إليه الجواريّ بقوله: "ان ابا الفتح كما يبدو من استعراضنا لنظرته في العامل لا يختلف عن النحاة في اعتقاده العوامل اللفظية والمعنوية"(السامرائيّ،1969، 204). ويرى أنَّ العامل اللفظيّ هو الذي ينصب ويجرّ، وأنَّ أصل عمل النصب هو للفعل والفعل لا ينصب إلّا بعامل لفظيّ وإنَّما يرفع بعامل معنويّ ، وأنَّ حروف الجزم هي التي تجزم ، ثمّ يتساءل مستنكرًا ما ذهب إليه الدكتور الجواريّ بقوله:" واية نقطة من النقاط التي ذكرها الاستاذ الدكتور الجواري في الرأي

الأول لم يذكرها أبو الفتح ولم يوافق النّحاة فيها؟ ثم ما حدود رأيه الذي خالف فيه النحاة حتى في نظرية العامل حتى يمكن أن نضعه طرفاً مستقلا ؟" (السامرائيّ،1969، 204).

وختم الدكتور فاضل السامرائيّ كلامه عن العامل عند ابن جنّي بقوله: "أبو الفتح لم يختلف عن موقف سلفه من النحاة من نظرية العامل والأخذ بها والترجيح والرفض على اساسها"(السامرائيّ،1969، 205). ويرى أنَّ ابن جنّي لو كان له اعتقاد أو رأي مخالف لرأي النحويّين، لظهر ذلك في بحوثه ، ولم يبحث في العوامل اللفظيّة ، ولاكتفى بالقول : إنَّ العامل راجع للمتكلّم وحده لا لشيء غيره (ينظر: السامرائيّ،1969، 205).

يبدو أنَّ الدراسة التي قدّمها الدكتور فاضل السامرائيّ في العامل عند ابن جنّي تكفي لإثبات الحقّ له في ذلك ، لا سيّما أنَّ الأدلة التي قدّمها أدلّة مقبولة وشائعة بين النحويّين ، والباحثة تؤيد ثبات قَدَم ابن جنّي في نظريّة العامل وعدم رفضها بما وجدته في بطون الرسائل العراقيّة التي كتبت في ابن جنّي ؛ إذ كان الكثير منها يدور حول العوامل اللفظيّة والمعنويّة عنده، فضلًا عن ذلك أنَّ عناوين بعضها كانت تؤكّد ذلك ، كالدراسة التي قدَّمها الباحث صفاء جواد فرج عن الجملة في كتاب (الخصائص) لابن جنّي ، والدراسة التي قدَّمتها الباحثة ثريا حسين بريسم عن الدرس النحويّ في كتاب (سرّ صناعة الإعراب) .

نتائج البحث:

1. إنَّ ابن جنّي في نظرته للعامل لا يختلف عن نظرة من سلفه من العلماء المقرين بهذه النظريّة.

2. شهدت نظرية العامل على يد ابن جنّي شكلًا جديدًا ، فلم يعد العامل الرابط بين أجزاء الجملة ، وإنّما المتكلم الذي أحدث الحركات الإعرابية.

3. إنّ نسبة العمل للمتكلم تمتد جذورها إلى زمن سيبويه ؛ إذ إنّ هناك نصوصًا من كتاب سيبويه نسب فيها العمل للمتكلم.

المصادر والمراجع:

أوّلًا الكتب:

. القرآن الكريم

. ابن جنّي النحويّ: د.فاضل صالح السامرائيّ ، دار النذير للطباعة والنشر. بغداد، 1389هـ . 1969م.

. أساس البلاغة : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشريّ ت538هـ ، تحـ : محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط1، 1419هـ . 1998م.

. الأصول والفروع في كتاب سيبويه: د.عبد الحليم محمّد عبد الله ، دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، ط1، 2017م.

. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين : أبو البركات بن الأنباريّ ، تحـ : د. جودة مبروك محمّد مبروك ، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط1، 2002م.

. التعريفات: عليّ بن محمّد السّيد الشّريف الجرجانيّ ت 816هـ ، تحـ: محمّد صدّيق المنشاويّ، دار الفضيلة .

. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغداديّ ت 1093هـ ، تحـ: عبد السّلام هارون ، مكتبة الخانجيّ . القاهرة ، ط4، 1418هـ ، 1997م.

. الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحـ : محمّد عليّ النجّار، دار الكتب المصريّة ، ط2، 1371هـ . 1952م.

. ديوان امرئ القيس: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ ت 545هـ، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاويّ، دار المعرفة . بيروت ، ط2، 1425هـ . 2004م.

. الرّد على النّحاة : ابن مُضاء أبو العبّاس أحمد بن عبد الرحمن بن محمّد بن عمير اللخمي القرطبيّ ت 592هـ ، تحـ : د.محمد إبراهيم البنا ، دار الأعتصام، ط1، 1399هـ . 1979م.

. سرّ صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحـ: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل و أحمد رشدي شحاتة عامر ، دار الكتب العلميّة ، بيروت . لبنان، ط1، 1421هـ . 2000م.

. شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافيّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت 368هـ ، تحـ : أحمد حسن مهدلي وعليّ سيّد عليّ ، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان ، ط1 ، 2008م.

. ضوابط الفكر النحويّ: د.محمّد عبد الفتّاح الخطيب ، تحـ : د.عبده الراجحيّ ، دار البصائر . القاهر.

. ظُهْرُ الإسلام : أحمد أمين ، تحـ :محمّد فتحي أبو بكر، الدار المصريّة اللبنانيّة . القاهرة ، ط1، 2016م.

. العامل النحويّ بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغويّ : د.خليل أحمد عمايرة، المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانيّة ، سوريا . دمشق ، ط1، 1982م.

. كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ت 180هـ ، تحـ: عبد السّلام هارون ، مكتبة الخانجيّ . القاهرة ، ط3، 1408هـ . 1988م.

. لسان العرب : محمّد بن مكرم ابن منظور ت 711هـ ، دار صادر . بيروت، ط3، 1414هـ .

. مُثُل المقرّب : ابن عصفور الإشبيليّ ت669هـ ، تحـ: صلاح سعد محمّد المليطي ، الآفاق العربيّة . القاهرة، ط1، 1427هـ . 2006م.

. مختار تذكرة أبي عليّ الفارسيّ وتهذيبها: أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحـ : حسين بو عباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . الرياض ،ط1، 2010م.

. معجم شواهد النحو الشعريّة : د. حنّا جميل حدّاد ، دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض ، ط1، 1404هـ . 1984م.

. مقاييس اللّغة : أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، تحـ: عبد السلام محمّد هارون ، دار الفكر، ط1، 1399هـ . 1979م.

ثانيًا الرسائل والأطاريح:

. ابن جنّي في كتابه الفسر دراسة لغويّة : نوال كامل حسين النقيب ، أطروحة دكتوراه، كلية التّربيّة للبنات . جامعة الكوفة ، 2007م.

. أبو عليّ الفارسيّ في مصنفات ابن جنّي : رحيم جمعة عليّ الخزرجيّ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب . جامعة بغداد ،2005م.

. الدراسات اللغويّة في الشّروح الشّعريّة لابن جنّي ت 392هـ ، لقاء فالح عودة فليح الطائيّ، رسالة ماجستير، كلية التربيّة (ابن الرشد) . جامعة بغداد، 2010م.

. الدرس النحويّ في سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي ت 392هـ : ثريا حسين بريسم ، رسالة ماجستير ، كلية التربيّة . جامعة بابل ، 2014م.

. المباحث النحويّة في كتاب مختار تذكرة أبي عليّ الفارسيّ وتهذيبها لأبي الفتح عثمان ابن جنّي ت392هـ : إسراء قحطان خلف ، رسالة ماجستير ، كلية الأساسيّة . جامعة ديالى ، 2014م.

. معايير القوّة في الخصائص لابن جنّي ت 392هـ : محمّد عبد الحسين عبّاس محمّد الشّمريّ ، رسالة ما جستير ، كلية التّربية الأساسيّة . جامعة بابل ، 2015م.

ثالثًا البحوث :

. التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النّحويّ : محمّد عدلي محمّد عودة وآخَرَين ، مجلَّة جامعة الأنبار للغات والآداب ، العدد : 10، 2013م.